كليـــة التجـــارة
قســم المحاســبـــة

إطار مقترح لأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطبيق على البنوك الكويتية

ملخص رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة

إعـــداد الباحث
حمدان بويتل حامد الرشيدي

إشـــراف

أ.د/ سليمان محمد مصطفى
أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب السابق لجامعة بنها

أ.د/ علي محمود خليل
أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية لشئون البيئة السابق
كليـة التجـارة - جـامعـة بنهـا

إطار مقترح لأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطبيق على البنوك الكويتية

الملخص:

الهدف: دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطبيق على البنوك الكويتية.

التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على البحث وتحليل مدى الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في البيئة الكويتية ومدى ما يحققه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال القيام بزيارات ميدانية للبنوك الكويتية ومقابلة مديري تلك البنوك والموظفين القائمين على تطبيق المعايير المحاسبية بالإضافة إلى الموظفين القائمين بالعمل على تطوير وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية بتلك البنوك حتى يتثنى للباحث فهم واقع التطبيق وبالتالي المساعدة في الجانب النظري والعملي للدراسة..

كما اعتمدت الدراسة على تحليل أراء عينة من المتخصصين في قطاع البنوك التجارية الكويتية ، لاختبار تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة نظم المعلومات الالكترونية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات التي تتيحها نظم المعلومات الإلكترونية وأمن تلك المعلومات.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج هذه الدراسة البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية وتحسين خصائص جودة معلومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية وتحسين أهداف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. وأخيرا فلقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية يؤدي إلى الحد من مخاطر أمن وسلامة المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

واستنادا إلى ذلك توصي الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتدريب المحاسبين العاملين بالبنوك على التطبيق السليم لمعايير التقارير المالية الدولية وإنشاء تنظيمات مهنية قوية ومفعل دورها لمتابعة مدى التزام البنوك تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وفقاً لأحدث التعديلات في المعايير .

الأصالة والإضافة: تسهم هذه الدراسة في وتحليل واقع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية ومدى تأثير هذا على جودة معلومات نظم المعلومات الإلكترونية المحاسبية مع تقديم إطار مقترح لأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الكلمات الافتتاحية: معايير التقارير المالية IFRS، نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، خصائص جودة المعلومات المحاسبية، البنوك الكويتية.

١. المقدمـــــة

شهدت السنوات القليلة الماضية تحركا واسعا في كافة أنحاء العالم نحو الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بسبب التغيرات والتقلبات التي تشهدها بيئة الأعمال، وكانت دولة الكويت في صدارة دول الخليج العربي التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية وتبعتها في ذلك العديد من الدول الخليجية، فطبقا لموقع www.IFRS.com تلزم دولة الكويت كافة الشركات العامة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويأتي هذا الالزام لزيادة مصداقية التقارير المالية وتلبية لمتطلبات وزارة التجارة والصناعة وكل من القانون التجاري وقانون المنشآت التجارية (Alanezi et al., 2012, P.112). ولقد طبقت كافة البنوك الكويتية معايير التقارير المالية الدولية طبقاً لتقارير مراقبي حسابات البنوك الكويتية (بنك وربة، ٢٠١٧) ولقد أصبح هذا التطبيق كلي بعام ٢٠١٧ وذلك بدخول المعيار IFRS09 حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨ والذي أصدر في عام ٢٠١٤ ليحل محل المعيار الدولي رقم ٣٩ بشأن الأدوات المالية والذي من شأنه القضاء على تقلبات الربح أو الخسارة التي كانت تقع جراء التغيرات في مخاطر الائتمان من المطلوبات المراد قياسها بالقيمة العادلة. ويعتبر هذا الالتزام بتبني معايير التقارير الدولية امتداداً للجهود الدولية التي كان من شأنها حث الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالعديد من الدول الأوروبية لتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ عام ٢٠٠٥. وأشار (Major & Marques, 2009, P.239) أن الاتجاه للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي أصدرتها الIASB قد أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية. وهذا ما دفع العديد من الدول الأسيوية لتبنيها (Aryani & Suhardianto, 2016, P. 475). وهو ما جعل معايير التقارير المالية بمثابة لغة محاسبية دولية تكون أساس لإعداد تقارير مالية موحدة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي، وذلك لما لهذه المعايير من مزايا وفوائد عديدة منها تحسين جودة المعلومات المحاسبية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية (هلالي، ٢٠١٨، ص ٢٢).

ويأتي الاتجاه لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS مع اعتماد الكثير من المنشآت في الوقت الحالي على تكنولوجيا المعلومات والتي تمثل الركيزة الرئيسية للمنشآت عند تحليل الأوضاع المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية. فلقد أصبح من الصعب تخيل قيام المنشآت والمؤسسات بنفس أعمالها بدون تلك النظم التكنولوجية، فالرغبة في إرضاء العملاء بتقديم منتجات وخدمات عالية القيمة والجودة بأسعار أقل، أدى إلى قيام المنشآت بتحليل كل عملياتها التشغيلية ثم تحديد العمليات التي يمكن اختصارها لتخفيض التكلفة أو إعادة تصميم العمليات التشغيلية ذاتها حتى تحقق الهدف المتعلق بخدمة العملاء وفي ذات الوقت تحقيق المزايا التنافسية في السوق المحلية والعالمية (محمد، ٢٠١٤، ص ٢٠).

وهو ما أدى إلى اتجاه معظم المنشآت، لاسيما المنشآت المالية والبنوك إلى تبني جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ويرجع ذلك إلى ما توفره تلك النظم من سهولة وسرعة ودقة في تسجيل والوصول إلى المعلومات المحاسبية الخاصة بالمنشآت المالية والبنوك.

٢. مشكلة البحث

مع ما تشهده بيئة الأعمال الحديثة من تطورات متلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة واتخاذ القرارات أكثر صعوبة وأشد تعقيداً عما كانت عليه في الماضي؛ حيث زادت طرق التلاعب في التقارير المالية نظرا لما تتيحه المعايير المحلية من مرونة في استخدام البدائل المحاسبية واختلاف في طرق اعداد التقارير المالية ، مما زاد الحاجة إلي معلومات أكثر ملاءمة ومصداقية يزول معها هذا الغموض وتقل درجة عدم التأكد. وهو الأمر الذي يعني استخدام المعلومات كأداة تنافسية فعالة من أجل النجاح والاستمرار في دنيا الأعمال.

وفي ظل تلك الحاجة المتزايدة إلي معلومات أكثر مصداقية وملاءمة، ظهرت الحاجة إلى تبني معايير موحدة عالية الجودة لإعداد التقارير المالية حيث واجه استخدام المعايير المحلية لإعداد التقارير المالية قصوراً شديداً في تحقيق هذه الأهداف، وهو الأمر الذي دفع العديد من الهيئات المهنية وواضعي المعايير إلي إصدار معايير محاسبية موحدة وذات استخدام موحد على المستوى الدولي لإعداد التقارير المالية وما يمكن أن يساعد فيه هذا من تحسين لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخدمة في المنشآت والبنوك.

وفي ضوء ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في قياس أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية للبنوك الكويتية مع محاولة وضع إطار مقترح لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بهدف تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لتلك البنوك من خلال دراسة أهم المخاطر والتحديات التي تواجه تطبيقها ووضع مقترحات لمواجهتها بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات البحثية التالية:

١- ما هي أهم المخاطر والتحديات التي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وكيفية مواجهتها؟

٢- ما هي أهم المزايا التي يحققها تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية؟

٣- ما هي الآثار الإيجابية لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على أداء البنوك الكويتية؟

٣. الدراسات السابقة:

شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في الدراسات التي اهتمت بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وأهم الفوائد التي تحصل عليها الشركات من تطبيقها لتلك المعايير، هذا بالإضافة على زيادة منفعة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي التقارير في حالة قيام الشركات بتلبية متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

ويتناول الباحث بالعرض والتحليل أهم الدراسات في هذا الصدد والتي ترتبط بمشكلة البحث في محاولة للوصول للفجوة البحثية التي لم يتم التطرق لها، والإشارة إلى ما يمكن الاستفادة به من تلك الدراسات لتحقيق هدف الدراسة الحالية.

لذلك يمكن للباحث عرض أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث كما يلي:

أ) الدراسات العربية:

١. دراسة السعيد (٢٠٠٨)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية في ضوء تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيقها إلى جانب دور هيئة التأمين الأردنية في التحقق من مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيقها.

وترتبط هذه الدراسة بمشكلة البحث من خلال بحثها في تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على أحد أنواع المنشآت المالية وهي شركات التأمين ومدى ما يعود على تلك الشركات من مزايا بتبنيها تلك المعايير واشتمل مجتمع الدراسة على كافة شركات التأمين العاملة في الأردن وعددها ٢٥ شركة تأمين. واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل واستعانت بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات وأسلوب الإحصاء الوصفي الاستدلالي.

وتوصلت الدراسة إلى ملائمة قواعد الإفصاح الواردة في المعايير للمحاسبة عن القيمة العادلة وإلى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق المعايير عند الإبلاغ المالي. كما أكدت الدراسة على الدور الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ وتشتمل هذه الخصائص على كلاً من خصائص الملائمة والموثوقية والاتساق والقابلية للمقارنة. كما أكدت على الدور الإيجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق المعايير الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هذه الدراسة أشارت إلى المزايا المحاسبية التي تعود على شركات التأمين الأردنية من الاستعانة بالمعايير الدولية للتقارير المالية في الإبلاغ المالي ويرجع هذا لزيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بتقاريرها المالية، إلا أنها لم تتطرق لنظم المعلومات التي تنتج هذه المعلومات كما أن صغر حجم العينة يحد من القدرة على تعميم نتائج الدراسة.

٢. دراسة المطيري (٢٠١١)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على استقرار سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على توزيع استمارات استبانة على كل من المستثمرين ومديري المحافظ المالية والمحللين الماليين. واشتملت عينة الدراسة على ٤٠٠ مستقصى واستخدم في تحليل البيانات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية على استقرار السوق وعلى إدراك مستخدمي التقارير المالية. كما توصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية تتسم بجودة المعلومات المحاسبية الواردة بها كما تعود تلك المعلومات بفائدة كبيرة على متخذي القرار.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تدريب وتأهيل للتوعية بأهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لزيادة درجة قبولها على المستوى الدولي وعلى نطاق عالمي وهو ما يعود بالإيجاب على التشجيع على تحسين النظم والمبادئ المحاسبية.

ويمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في التأكيد على أهمية تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لما لها من أثر إيجابي على استقرار الأسواق المالية وزيادة لجودة المعلومات المحاسبية كما يمكن إجراء المزيد من البحوث التطبيقية لتأكيد نتائج الدراسة، حيث اعتمدت هذه الدراسة على توزيع استمارات استبانة كما لم تحتوي عينة الدراسة على أي منشآت مالية مما قد يؤثر على النتائج نظراً للطبيعة المحاسبية الخاصة لتقارير المنشآت المالية من بنوك وشركات تأمين.

٣. دراسة بربر (٢٠١٥)

اختبرت الدراسة دور المعايير الدولية للتقارير المالية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ودرجة اسهام هذه المعلومات في ترشيد القرارات الاستثمارية بالإضافة إلى اختبار كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي والاستقرائي بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية المعدة طبقاً للمعايير، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

مما سبق يتضح للباحث أن الدراسة أوصت بضرورة تعميم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على الشركات المدرجة بأسواق المال وإن لم تتطرق إلى الآليات التي يجب اتباعها لتعميم هذا التطبيق أو إلى الدور المطلوب من الدولة أو المنظمات المهنية، كما اقتصرت عينة الدراسة على بعض الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يحد من القدرة على تعميم نتائج الدراسة.

٤. دراسة أبو شيبة والفطيمي (٢٠١٧)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في البنوك العاملة بمدينة مصراته الليبية، بالإضافة على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر وأخيرا الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع وقوع تلك المخاطر. ولتحقيق هدف البحث قام الباحثان بإعداد استبيان وتوزيعه على عينة من موظفي البنوك العاملة بمدينة مصراتة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تتضمن أن من أهم المخاطر التي تواجه العمل بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية هي فيروسات الكومبيوتر والتي يمكن أن تتسبب في التلاعب بالبيانات أو حذفها، كما أن الأنظمة المرتبطة بالأنترنت أكثر عرضه للتعرض للمخاطر. وإن كان هناك العديد من المنافع التي تعود على البنوك المتبنية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتوفيرها الوقت والجهد اللازمين لإتمام العمل.

ومما سبق يتضح للباحث على أن الدراسة قد قامت بتوضيح أثر تطبيق نظم المحاسبة الالكترونية والمخاطر التي تواجه الاستعانة بها وطرق تلافيها ولكنها لم تتطرق لأثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودتها.

٥. دراسة الرواشدة (٢٠١٧)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعيار الدولي التقارير المالية IFRS 16 وأهميته ومدى تطبيقه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. كما هدفت إلى التعرف على الأثار المتوقعة لتطبيقه واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ولقد شمل مجتمع الدراسة جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بمجال الصناعة في مدينة الحسين الصناعية بمحافظ الكرك والبالغ عددها ٥٥٠ واشتملت العينة على ١٢٠ من العاملين في قسم المحاسبة والإدارة العليا.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن محاور المعيار الدولي تطبق بدرجة عالية في المنشآت الصغيرة، كما تتفق الدراسة مع دراسات أخرى في أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على عناصر التقارير المالية والنسب المالية للمنشآت المطبقة للمعيار. وأخيرا فلقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني تطبيق المعيار لما له من أثر هام في إعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة وضرورة العمل على تطبيق التعديلات التي طرأت على المعيار بعد إصداره.

وفي ضوء ما سبق يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة والخاصة بضرورة تطبيق المنشآت الصغيرة الحجم للمعيار حيث إن المعيار غير مطبق حاليا بدولة الكويت على هذا النوع من المنشآت؛ مع إجراء مزيد من الدراسات على الشركات العاملة بدولة الكويت لاحتمال تأثر النتائج بطبيعة بيئة الأعمال الكويتية. كما أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث والدراسات لأثر تطبيق باقي المعايير حتى تتسنى إمكانية تعميم النتائج.

٦. دراسة قاسم (٢٠١٧)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في زيادة جودة التقارير المالية الخاصة بالبنوك التجارية ووضع إطار مقترح لطرق الإفصاح عن تلك المخاطر عن طريق تحديد متطلبات الإفصاح في البنوك بما يتناسب مع متطلبات لجنة بازل ٢.

وترتبط هذه الدراسة بمشكلة البحث في دراستها لمجال البنوك وأثر كم الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه المكونة سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكونة لمواجهة الديون الرديئة وأن هذا من الممكن أن يكون السبب الأهم لفشل البنوك وحدوث الأزمات البنكية. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يعزز من جودة التقارير المالية ويوفر الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة بالتقارير المالية وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف. وأخيراً فان الدراسة أشارت لما لإدارة الأرباح من أثر سيء على مصداقية البيانات المالية.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن نتائج الدراسة تتفق مع الرأي القائل بضرورة تطوير المعايير المحاسبية المتبعة عن طريق البنوك واتباعها للمعايير الدولية للتقارير المالية والتي ينظر إليها كمعايير قائمة على المبادئ المحاسبية وبالتالي فهي تعمل على الحد من البدائل المحاسبية وبالتالي الحد من عملية إدارة الأرباح ورفع مصداقية التقارير المالية.

٧. دراسة عبد السلام (٢٠١٨)

عملت الدراسة على اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية ومدى ملائمة المعلومات وزيادة موثوقيتها وقابليتها للمقارنة وذلك من خلال منهج تحليلي بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط أهمها أن لمعايير التقارير المالية الدولية دوراً حيوياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية من خلال تحسين جودة الخصائص النوعية لتلك المعلومات كما أن لتبني المعايير تأثيراً إيجابياً على قيمة المنشأة. وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة استكمال تهيئة بيئة الأعمال للشركات العامة المدرجة بسوق الخرطوم لإتمام التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية.

مما سبق يتضح للباحث أن تبني التحول لمعايير التقارير المالية الدولية قد يحقق النفع على الشركات والسوق المدرجة به بشرط تهيئة بيئة الأعمال من خلال توفير المناخ التشريعي الضروري لتبني هذه المعايير والأجهزة الرقابية على عمل الشركات، وإن كان يصعب تعميم هذه النتائج على بيئة الأعمال الكويتية ويرجع هذا لاختلاف طبيعة الاقتصاد السوداني عن الاقتصاد

الكويتي إلى جانب قطع الكويت شوطاً كبيراً في تبني المعايير طبقا للموقع الرسمي للمعايير الدولية للتقارير المالية WWW. IFRS.COM.

٨. **دراسة أحمد (٢٠١٩)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني. وتطرقت الدراسة لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) "الأدوات المالية" مع التركيز على أهم التطورات التي تمت على المعيار والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي السوداني عند الانتقال للتطبيق الفعلي لمتطلبات المعيار في تصنيف وقياس الأدوات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الأثار على قياس الخسائر الائتمانية وذلك باعتماده على طريقة واحدة لاحتساب خسارة الانخفاض في قيم الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة، ومعالجة المعيار لتصنيف وقياس الأصول المالية.

ويتضح للباحث أن هذه الدراسة قد ساهمت في توضيح أثار تبني معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على القطاع المصرفي السوداني وهو ما يساعد على فهم أكبر للمعيار وإسهامه في زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تسليطها الضوء على التغيرات في معالجة بعض العناصر، وإن كان يصعب تعميم نتائج هذه الدراسة نظراً لاقتصار عينة الدراسة على البنوك السودانية بالإضافة إلى تناوله إثار تبني معيار واحد من المعايير الدولية مما يستلزم إجراء مزيد من البحوث على أثار التبني للمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى وفي سياقات دولية أخرى.

٩. **دراسة محمد (٢٠٢٠)**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقارير المالية عن طريق قياس مستوى الدقة في توقعات المحللين الماليين. واعتمدت الدراسة في اختبار هذه العلاقة على المدخل الإيجابي واستعانت بعينة مكونة من خمسة وأربعون محللا مالياً من العاملين في شركات الوساطة المالية المقيدة بالبورصة المصرية وشركات تداول الأوراق المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقارير الملية الدولية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، وذلك من خلال نسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لعينة الدراسة في فترة ما بعد تبني تطبيق معايير التطبيق المالية الدولية بالمقارنة بنسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لنفس العينة في فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. طبقا للدراسة يعكس هذا التأثير الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة التقارير المالية ممثلة في زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

ويتضح للباحث مما سبق أن هذه الدراسة قد أكدت على الدور الإيجابي لتبني تطبيق المعايير المالية الدولية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات الأخرى. ولكن اقتصار هذه الدراسة على قياس جودة تلك المعلومات عن طريق قياس مدى دقة توقعات المحللين الماليين بخصوص الأرباح مقارنة بها بالتقارير يجعل هناك حاجة إلى استخدام مقاييس أخرى لتأكيد العلاقة بين تبني هذه المعايير وجودة المعلومات المحاسبية، مثل التأثير على زيادة كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وهو ما ستقوم به الدراسة الحالية.

ب) الدراسات الأجنبية:

١. دراسة *Alfaraih (2009)*

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مستوى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، كما هدفت إلى قياس درجة ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير الخاصة بالشركات الكويتية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية في الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٦. كما هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين مستوى الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية ودرجة الملائمة بالربط بين نتائج الهدفين السابقين.

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات العينة قد تراجعت في الفترة بين ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ وأرجعت الدراسة هذا لاعتماد العديد من مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات أخرى بخلاف تلك الواردة بالتقارير المالية. كما توصلت الدراسة لوجود علاقة كبيرة بين درجة الملائمة في المعلومات الواردة بالتقارير ودرجة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن بيئة الأعمال الكويتية تعتبر مثال يمكن الاحتذاء به نظراً لكونها من أوائل الدول صاحبة التوجه نحو تبني المعايير الدولية للتقارير المالية.

ومما سبق يتضح للباحث أن هذه الدراسة قامت بمجهود وافر لقياس مدى الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأثر هذا الالتزام على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وإن كانت الدراسة لم تتضمن ضمن عينتها أي من المنشآت غير المالية كما أن الفترة محل الدراسة تعتبر قديمة نسبياً مما يحتم القيام بمزيد من الدراسات تتضمن التطبيق على المنشآت المالية ولفترات حديثة نسبيا.

٢. دراسة *Faraj and El Firjani (2010)*

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي قد تعرقل تطبيق معايير المحاسبة الدولية IASs ومعايير التقارير المالية الدولية IFRs بالتطبيق على الشركات الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، ولقد استعانت الدراسة بنموذج المعادلة الهيكلية لتحليل البيانات المستمدة من المقابلات.

وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم الشركات محل الدراسة تضع في الاعتبار التشريعات والقوانين أولاً ثم المعايير ثانياً. كما أوضحت النتائج أن التحديات التي قد تعوق تطبيق المعايير هي ١) معظم الشركات لا تقدم برامج تدريب كافية للمحاسبين، وحتى تلك الشركات التي تقدم برامج تدريبية فالبرامج التي تقوم بتقديمها غير كافية. ٢) يفتقر المحاسبون العاملون بالشركات إلى المهارات والوعي والقدرات الكافية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية. ٣) لا تتضمن المناهج الدراسية أي مقررات تعليمية خاصة بتطبيق المعايير الدولية. ٤) يفتقر أغلب المشاركين إلى الالمام باللغة الإنجليزية. ٥) عدم إلزام سوق الأوراق المالية الليبي الشركات المدرجة بتطبيق المعايير. ٦) ضعف آليات الحوكمة المطبقة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ومما سبق يتضح للباحث أن غياب الالزام الكافي والجهات الرقابية قد يكون من أكبر المعوقات التي قد تواجه التطبيق اللازم للمعايير الدولية سواء كانت معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية، وهو ما يوجه الاهتمام البحثي إلى ضرورة دراسة الوضع الحالي في الدولة الكويتية للوقوف على التحديات التي قد تواجه إنفاذ المعايير.

٣. دراسة *Balakrishnan and Yang (2012)*

تمثلت أهم أهداف هذه الدراسة في التعرف على مدى اختلاف التأثيرات المترتبة على التبني الالزامي والطوعي للمعايير الدولية للتقارير المالية وما إذا كان هناك فروقات جوهرية في التقارير المالية للشركات التي تبنت المعايير الدولية نتيجة إلزام الدولة أو هيئات سوق المال باستخدام المعايير والشركات الأخرى التي تقوم بالتبني الطوعي للمعايير.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التقارير المالية للمنشآت التي تتبنى طواعية تنفيذ متطلبات المعايير الدولية للتقارير تقدم معلومات محاسبية أكثر إفادة وأرباح أكثر جودة عن تلك الشركات التي تتبنى المعايير في بلدان تفرض المعايير الدولية بشكل إلزامي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن نسبة إدارة الإدارة للأرباح وزيادة في توقعات أرباح الإدارة في الدول التي يفرض فيها استخدام المعايير الدولية.

ومما سبق يرى للباحث أن نتائج الدراسة تتعارض في بعض النقاط مع دراسات أخرى وهو ما يحتم إجراء مزيد من البحوث التطبيقية في هذا المجال، وإن كان يمكن الاستفادة من نتائج تلك الدراسة في تقديم الإفصاح التطوعي كآلية غير مباشرة يتم تقديم منافع من خلالها لأسواق المال.

٤. دراسة *Alanezi et al. (2015)*

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الكويتية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية بمتطلبات المعيار IFRS 8 والخاص بافصاحات القطاعات التشغيلية ودراسة العوامل التي تؤثر في درجات الافصاح. ولتحقيق هدف الدراسة قامت الدراسة بعمل

نموذج انحدار باستخدام تحليل Ordinary Least Squares لعينة من ١٥٠ شركة كويتية لعام ٢٠١٣ لدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح عن قطاعات التشغيل وخصائص المنشأة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تتمتع بمستوى أعلى من الالتزام بمتطلبات المعيار IFRS 8 (قطاعات التشغيل) هي الأكثر نموا وتتم مراجعتها بمكتب مراجعة من الأربعة الكبار، بينما وجد أن الشركات الأقل التزاما هي صاحبة تقارير تظهرها أكثر ربحية.

ومما سبق يتضح للباحث أن الدراسة قامت بالتعرف على ما إذا كانت الشركات الكويتية تلتزم بتنفيذ متطلبات المعيار IFRS 8 ولكنها لم تتطرق لباقي المعايير، كما أن النتائج المختلطة للدراسة تشير إلى أنه يجب مراجعة أنظمة مراقبة الأداء المالي للشركات للتأكد من الالتزام الجيد بمتطلبات المعيار.

٥. دراسة *Umoren and El Engang (2015)*

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان التبني الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية قد يؤدي إلى تحسين درجة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للبنوك النيجيرية. واستعانت الدراسة بالتقارير المالية في الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١١ لعينة مكونة من ١٢ بنكا من البنوك العاملة بنيجيريا.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة حقوق الملكية والارباح الخاصة بالبنوك تعتبر أكثر ملائمة لقيم الأسهم تحت المعايير الدولية للتقارير المالية عنها بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية وهو ما يشير إلى أن بيانات الأرباح الخاصة بالبنوك العاملة بنيجيريا أصبحت أكثر فائدة للمستثمرين بعد تبني المعايير الدولية للتقارير المالية.

ومما سبق يتضح للباحث أن الفترة القصيرة التي قامت الدراسة بتغطيتها غير كافية لتعميم النتائج بجانب اختلاف طبيعة الاقتصاد النيجيري عن الاقتصاد الكويتي وهو ما يحتم القيام بمزيد من الدراسات التي تغطي فترات أكبر وفي بيئة الأعمال الكويتية.

٦. دراسة *Al-Jamal* (٢٠١٧)

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تفنيد زعم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بما إذا كان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يوفر معلومات أكثر قيمة وفائدة بالمعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية. ويتم ذلك عن طريق دراسة وتحليل مرحلة التصنيف والقياس تحت كل من معيار التقارير المالية رقم ٩ IFRS حاليا ومعياري المحاسبة الدوليين IAS 39 وIAS 32 في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥) ومعيار التقارير المالية الدولي IFRS 7 في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) في البنوك التجارية بالشرق الأوسط.

وتوصلت الدراسة إلى أن إفصاحات القيمة العادلة قد أصبحت أكثر ملائمة بتبني المعيار الدولي رقم٩ عن الفترة السابقة لهذا التبني باستثناء الافصاحات الخاصة بالقروض، أما بالنسبة لإفصاحات القيمة العادلة الخاصة بالمشتقات الخاصة بالتحوط فتوصلت الدراسة إلى أنها أكثر ملائمة قبل التبني المبكر للمعيار رقم ٩. كما أوضحت الدراسة أن المستثمرين لن يتأثروا قبل فترة ليست بالقصيرة من استخدام القيمة العادلة طبقاً للمعيار والذي سيؤدي مع الوقت إلى خفض الفرق بين قيمتي السوق والقيمة الدفترية للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة وهو ما يدعم زعم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

مما سبق يتضح للباحث أن تبني الشركات للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتحديدا المعيار IFRS 9 يعود على الشركات ومستخدمي التقارير المالية العديد من الفوائد لما يساهمه من جعل المعلومات المحاسبية أكثر قيمة وجودة من خلال رفع درجة الملائمة للمعلومات المحاسبية. وإن كان يصعب تعميم نتائج الدراسة على البيئة الكويتية لأنها اعتمدت في نتائجها على المعلومات الخاصة بالبنوك الأردنية والفلسطينية وصغر حجم العينة.

٧. دراسة *Lourenço et al. (2018)*

هدفت هذه الدراسة إلى تصنيف الدول طبقاً لإصداراتها الوطنية المعادلة للمعايير الدولية للتقارير المالية عن طريق تحليل الممارسات المحاسبية للمؤسسات الوطنية في ٢٧ دولة حول العالم من الدول المطبقة للمعايير الدولية للتقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بشكل عام يمكن تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات طبقاً لدرجة التماثل في ممارساتها المحاسبية ١) أستراليا ونيوزيلاند ٢) الدول المتبعة للنموذج الأمريكي ٣) جنوب أفريقيا، عمان، الكويت والدول الأوروبية.

ومما سبق يتضح للباحث أن أساس التقييم في الدراسة كان يعتمد على درجة التطبيق لمعايير التقارير الدولية، فالدول المتأثرة بالنموذج الأمريكي تتبع الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الزامها لشركاتها باتباع المعايير الدولية للتقارير المالية، وهذا ما يفسر خروج دول مثل دولة الكويت وسلطنة عمان من هذا التصنيف على الرغم من التماثل مع الولايات المتحدة في الكثير من الإجراءات. ويرجع هذا لأن دولة الكويت وسلطنة عمان من أوائل الدول التي تبنت المعايير الدولية للتقارير المالية وألزمت الشركات المدرجة بها بتنفيذ متطلبات تلك المعايير وهو ما يسير على نفس نهج الدول الأوروبية. ولكن بالرغم من هذا فهذه الدراسة لم توضح أثر هذا التبني على جودة المعلومات المحاسبية.

٨. دراسة *Thomas and Ahmed (2018)*

استكشفت هذه الدراسة بيئة الأعمال الإماراتية فلقد سعت إلى التعرف على ممارسات الإفصاح التطوعي للشركات الإماراتية المدرجة في سوق الأوراق المالية ومقارناتها بأفضل الممارسات لنظيراتها على مستوى العالم. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتصميم قائمة

تفصيلية للإفصاح التطوعي واستنادا إلى الأدوات المستخدمة على نطاق واسع بأسواق مستقرة وتم صياغتها لتتناسب مع الأسواق الناشئة ومع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. وتم تجميع بيانات الدراسة من التقارير المالية المدرجة بأسواق الامارات المتحدة المالية خلال الفترة من ٢٠١٠ وإلى ٢٠١٤ وتحليلها احصائياً للكشف عن العلاقات الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العنصر الأساسي الذي يشكل ممارسات الإفصاح التطوعي في أسواق رأس المال الإماراتية هو البيئة القانونية ومتطلباتها. كما أظهرت نتائج تحليل البيانات أن قطاع الخدمات المالية سجل أعلى درجات الإفصاح التطوعي طبقاً للمؤشر المصمم بالدراسة مقارنة بباقي القطاعات. كما أظهرت الدراسة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد بدأت في إدراك فوائد الشفافية في إعداد التقارير المالية وهو ما ظهر من خلال قيامها بقدر كبير من ممارسات الإفصاح التطوعي.

٩. دراسة ***Key and Kim (2020)***

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المترتبة على مهنة المحاسبة والمعلومات المحاسبية كنتيجة للتحول الذي بدأ بدولة كوريا الجنوبية عام ٢٠١١ من تبني المعايير المحاسبية المحلية إلى تبني المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). واستخدمت الدراسة إدارة الأرباح وتوقيت المعلومات كمقياس لقياس جودة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في كوريا الجنوبية يتميز بوجود التزام كبير بالدولة نحو التبني الناجح والقوي لتلك المعايير، وإلى أن هذا التبني قد أدى إلى حدوث زيادة في جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية للشركات مقارنة بالفترة السابقة للتبني. كما أكدت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية كان له العديد من الآثار الإيجابية على أسواق الأوراق المالية الكورية الجنوبية وعلى بيئة العمل المحاسبية.

ومما سبق يتضح للباحث أن هذه الدراسة قد أكدت على الآثار الإيجابية لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية على كل من المعلومات المحاسبية وعلى مهنة المحاسبة بشرط توافر النية لإنجاح تجربة التبني، وإن كان هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث في البيئة العربية بشكل عام وبالتطبيق على دول الخليج العربي والكويت بشكل خاص حتى يتسنى الوصول لنتائج أكثر ملاءمة وقدرة على التعميم.

تقييم عام للدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة اتضح للباحث وجود فجوة بحثية حيث أن هناك عدد من النقاط التي لم تتطرق لها الدراسات بشكل كاف، لذا يمكن استخلاص النقاط التالية والتي يمكن من خلالها عرض ما يميز الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات:

١. أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية دون محاولة وضع إطار للتطبيق السليم للمعايير، وهو ما سيحاول الباحث تنفيذه في الدراسة الحالية.

٢. ركزت معظم الدراسات على أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة نظم المعلومات التقليدية دون التطرق لأثر هذا التبني على جودة نظم المعلومات الالكترونية، وهو ما سيتناوله الباحث في الدراسة الحالية.

٣. تناولت العديد من الدراسات السابقة معوقات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، والتحديات التي تواجه منشآت الأعمال دون محاولة وضع سبل لتفادي هذه المعوقات ومواجهة التحديات التي تمنع التطبيق السليم للمعايير.

٤. اتصفت معظم الدراسات بكونها دراسات نظرية أو اختبارية، لذا تتميز الدراسة الحالية بكونها دراسة عملية. فضلاً على أن العديد من الدراسات اعتمدت على عينات صغيرة نسبياً مما يصعب معه تعميم النتائج.

٥. يوجد ندرة في الدراسات التي تم تطبيقها في البيئة الكويتية وخاصة على المنشآت المالية مثل البنوك وشركات التأمين وهو ما يدعو لإجراء المزيد من الدراسات في هذا الصدد.

ومما سبق يمكن الوقوف على الفجوة البحثية التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة ويمكن الاستفادة من جهود الدراسات السابقة في تحقيق هدف البحث والمتمثل في دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

٤. هدف البحث:

يتمثل **الهدف الرئيسي للبحث** في دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطبيق على البنوك الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد ماهية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بيان مفهومها وخصائصها وأهميتها وبيان الأثار المترتبة على تحسين جودتها على سوق الأوراق المالية.

٢- بيان دور تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالبنوك الكويتية في تحسين خصائص جودة معلومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتحسين أهدافه.

٣- بيان دور تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالبنوك الكويتية في الحد من مخاطر أمن وسلامة المعلومات في نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية.

٤- دراسة وتحليل الجهود البحثية والمهنية المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية كمحاولة لوضع إطار مقترح لتطبيقها بالبنوك الكويتية لتحقيق الاستفادة القصوى من تطبيقها في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

٥. أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته على المستوى العلمي والعملي على النحو التالي:

أ) على المستوى العلمي

١- انهيار العديد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة Enron، World com بسبب استغلال المرونة التي اتسمت بها معايير المحاسبة وتعدد البدائل المحاسبية، مما يترتب عليه حدوث خسائر فادحة للمستثمرين وافتقادهم للثقة في التقارير المالية المنشورة وما تحتويه من معلومات. ومن هنا تتضح أهمية الحد من البدائل المحاسبية وتوحيد طرق اعداد التقارير المالية للحد من قدرة الادارة على التلاعب وتطويع الأرقام المحاسبية لتحقيق مصالحها، بالإضافة إلى توحيد طرق اعداد التقارير وما يوفره هذا من زيادة قدرة المستثمرين على مقارنة نتائج الأعمال للبنوك والمنشآت المختلفة.

٢- ندرة الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة ثلاثية التأثير بين التقارير المالية المنشورة للبنوك طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وزيادة جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية؛ وذلك حيث تعرضت الدراسات فقط إلي دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية فضلاً عن اقتصارها في معظم الأحيان علي الجانب النظري وهو ما يميز هذا البحث، والذي يجمع بين التأصيل النظري والجانب العملي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من البحث.

ب) على المستوى العملي

١- **بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين:** يساهم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في توفير المعلومات النافعة المنتجة على أساس موحد التي يحتاجها المستثمرين الحاليين والمرتقبين، مما يمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية حيث توفر لهم المعلومات المناسبة المبنية على أسس موحدة، مما يمكنهم من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار وحماية مصالحهم، وهو ما تؤكد عليه مبادئ حوكمة الشركات.

٢- **بالنسبة للبنوك الكويتية:** إتاحة المعلومات المبنية على أسس واحدة وبمعايير عالية الجودة مستخدمة بأغلب الدول وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة القابلية للمقارنة الخاصة بتلك المعلومات والذي ينعكس بالإيجاب على قدرة البنوك الكويتية في جذب الاستثمارات.

٣- **بالنسبة للمستوي القومي:** تؤدي البنوك دوراً كبيراً لأي اقتصاد بوجودها كوسيط يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها للراغبين بالاستثمار وبتحسين أداء البنوك يمكن تحقيق تخصيص أكثر كفاءة للموارد المتاحة وهو ما ينعكس إيجاباً بدوره على الاقتصاد القومي. ومن هنا تتضح أهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وما تحققه من تحسين جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

٦. فـــــروض البحـــــث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه فإنه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفـــرض الأول: يشير الفرض الأول إلى أنه: " يؤدى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية إلى تحسين خصائص جودة معلومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".

الفـــرض الثـــاني: يشير الفرض الثاني إلى أنه: " يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية إلى تحسين أهداف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".

الفـــرض الثالث: يشير الفرض الثالث إلى أنه: " يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية إلى الحد من مخاطر أمن وسلامة المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".

٧. منهـــــج البحـــــث:

تحقيقًا لأهداف البحث ولاختبار فروضه، يعتمد الباحث على ما يلي في إعداد البحث:

يمكن للباحث تناول منهج البحث من خلال العناصر التالية:

أ) نمـــوذج البحـــث

سوف يعتمد الباحث علي النموذج الإيجابي Positive Model والذي يرتكز على نظريات وقواعد مستقرة في الفكر المحاسبي، ليساعد علي وصف المشكلة محل الدراسة وتحليل العوامل المرتبطة بها وتفسيرها والتنبؤ بها، مما يترتب عليه إمكانية تصور شكل العلاقات بين متغيرات الدراسة قبل اختبارها، ثم يأتي التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية للتحقق من هذه العلاقات، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من الواقع العملي.

ب) أدوات البحـــث

يعتمد الباحث في تحليله لنتائج الدراسة الميدانية على استخدام أساليب التحليل الإحصائي الملائمة لطبيعة متغيرات الدراسة وأهدافها.

جـ) وسيلـة البحـــث

يعتمد الباحث علي أراء عينة من المتخصصين في قطاع البنوك التجارية الكويتية ، لاختبار تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة نظم المعلومات الالكترونية

وانعكاس ذلك على جودة المعلومات التي تتيحها نظم المعلومات الإلكترونية وأمن تلك المعلومات.

٧/١ حدود البحث:

١- لن يتناول الباحث أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية علي تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على المستوي القومي إلا بالقدر الذي يحقق هدف البحث.

٢- لن يتناول الباحث أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية علي جودة نظم المعلومات المحاسبية التقليدية إلا بالقدر الذي يحقق هدف البحث.

٣- يقتصر البحث في تناول نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجودتها في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير.

٤- تقتصر الدراسة الميدانية على البنوك الكويتية المطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية.

٨/١ خطة البحث:

في ضوء خطة البحث وفروضه وتحقيقاً لأهدافه يمكن للباحث تقسيم البحث إلى ما يلي:

الفصل الأول: الدراسات السابقة وجهود المنظمات والهيئات ذات الصلة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بهدف البحث.

المبحث الثاني: جهود المنظمات والهيئات المهنية وتجارب الدول تجاه معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمعايير التقارير المالية الدولية ومحددات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الأول: طبيعة معايير التقارير المالية الدولية ودواعي تبنيها.

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومحددات تطبيقها.

الفصل الثالث: أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في البنوك الكويتية على أسعار الأسهم و التداول والتحديات ومشاكل التطبيق.

المبحث الأول: أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول وكفاءة الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المبحث الثاني: البنوك الكويتية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS: المبررات، التحديات، والمشاكل.

المبحث الثالث: إطار مقترح لأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: مقومات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض الدراسة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية

المراجع

الملاحق

٨. النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

من خلال إجراء كل من الدراستين النظرية والعملية لهذا البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج التي يمكن عرضها بإيجاز من خلال النقاط التالية:

- تركيز معظم الدراسات السابقة على عرض وتحليل أثر تبني المعايير الدولية IFRS على نظم المعلومات دون محاولة وضع إطار للتطبيق السليم للمعايير. بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي طبقت في بيئة الأعمال الكويتية وخاصة على المنشآت المالية مثل البنوك وشركات التأمين.
- تركيز معظم الدراسات على أثر التبني بالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية وليس الالكترونية، كما أن معظم الدراسات قد تناولت معوقات وتحديات التطبيق دون تقديم سبل كافية لمواجهة هذه التحديات والمعوقات.
- تركيز المعايير الدولية للتقارير المالية على المخاطر المالية وتجاهلها لوجود عدد من المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك، والتي يمكن أن تؤدي إلى تشتت الإبلاغ عن المخاطر ومن ثم عدم قابلية المعلومات للمقارنة.
- القصور المهني والتدريبي لعدد كبير من العاملين بالبنوك لعدم متابعتهم للتطورات المهنية والاقتصادية والتي تحتم تهيئتهم مهنياً وتدريبياً لتسهيل تطبيقهم للمعايير الدولية بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة حاجة المستثمرين إلى المزيد من الافصاحات، وهو ما يجعل لزاماً المعايير الدولية للتقارير المالية لتعزيز متطلبات الافصاح المتعلقة بالاستثمارات في الأدوات المالية والشفافية في التقارير المالية.

- روتينية الكثير من المهام كالترحيل من دفتر الأستاذ وإعداد القوائم والتي يمكن ان يقوم بها الحاسب الآلي بدلا من المحاسبين. بالإضافة إلى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية وزيادة عدد مستخدميها زيادة مصادرها، واستخدام الحاسب الآلي يوفر دقة أكبر في تدفق المعلومات.
- انخفاض تكلفة الاستعانة بالحاسبات الآلية مما ساهم في تعميم استخدامها بالإضافة إلى توفر العديد من البرامج الجاهزة منخفضة التكلفة والتي تساعد في أداء العمل المحاسبي بدقة وكفاءة وفاعلية أكبر.
- إمكانية الدمج بين نظم المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده ويرجع هذا لأن قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة.
- أهمية تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لما لها من مزايا متعددة على بيئة الأعمال الكويتية وخاصة في مجال البنوك، وإلى أنه يمكن أن يلاحظ أن تطبيق المعايير في الدول العربية بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص قد أخذ شوطا كبيرا وسط ترحيب على المستوى المهني وعلى مستوى الدولة.
- أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتنوع استخداماتها في مجالات المحاسبة المتنوعة وخاصة في مجال البنوك لما لها من انعكاس مفيد على سهولة تدفق البيانات والمعلومات وتشغيلها والرقابة عليها.
- أهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لما لها من قدرة على زيادة جودة تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وإلى انعكاس تلك الجودة بالإيجاب على شكل وكم الافصاحات الواردة بالتقارير المالية والتي هي من أهم متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية
- أهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لما لها من أثر إيجابي على الأداء المالي للبنوك وهو ما يساعد على تحسين توقعات وتنبؤات المحللين الماليين وهو ما يشجع أيضاً على زيادة ضخ الاستثمارات وبالتالي تحقيق المردود الإيجابي المرجو على الاقتصاد الكويتي.

توصيات البحث:

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد الأطراف المرتبطة بموضوع البحث وتطبيقاته ويمكن إيجاز تلك التوصيات في النقاط التالية:

- ضرورة إنشاء جهاز تنظيمي أو جهة مهنية لإصدار المعايير المحاسبية بدولة الكويت ويختص بكل ما هو متعلق بعملية تطبيق المعايير الدولية على الشركات الكويتية مثل أعمال الترجمة والتفسيرات ومشاكل التطبيق والتعارض مع القوانين المحلية بالكويت.
- وضع آليات واضحة ومناسبة لتطبيق البنوك لمعايير التقارير المالية الدولية وتحديد اختصاصات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة أسواق المال في ذلك الشأن.
- تخصيص موقع مستقل على شبكة الانترنت لمعايير المحاسبة الكويتية على غرار بعض الدول مثل الولايات المتحدة والسعودية ومصر.
- ضرورة وجود تنظيم مهني قوي يتولى متابعة التزام البنوك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية وفقا لأحدث التعديلات في المعايير المهنية المقبولة، والعمل على تطويرها وتحديثها باستمرار.
- ضرورة تأهيل السوق الكويتي لاستيعاب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية والتوسع في التعامل فيها من خلال إصدار بعض القوانين واللوائح المنظمة للتعامل في المعالجات المحاسبية المختلفة من قبل هيئة سوق المال والجهات المعنية الأخرى. وزيادة الوعي لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق بطبيعة معايير التقارير المالية الدولية وأهميتها وكيفية التعامل معها.
- التكييف المهني لممارسي المهنة في الدولة، والمقصود بالتكييف المهني هو التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير.
- التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكييف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بكفاءة عالية وإمكانيات جيدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني الدولة لثقافة العولمة وتوجهاتها.
- اقتناع الإدارة العليا للبنوك بأهمية الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات المرتبطة بها : حيث يمكن نشر الوعي بين المستويات الإدارية المختلفة وجميع العاملين بأهمية معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية.
- وجود محاسبين إداريين أكفاء لتولى مهمة تطبيق المعالجات المحاسبية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية، ويكون لديهم معلومات كافية عن أخر التعديلات والتحديثات المرتبطة بالمعايير المحاسبية والإصدارات والإرشادات المهنية ذات الصلة.

- قيام البنك المركزي بعقد ورش عمل وندوات تثقيفيه يدعى لها جميع الأطراف المشاركة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والمستخدمين للقوائم المالية وذلك لشرح اثر تبني هذه المعايير على جودة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبنك ودوره في تعزيز ثقة المساهمين والمودعين.
- ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين في البنوك يشرف عليها المتخصصين في مجال المحاسبة والتمويل لتوضيح آليات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الكويتية وشرح الجوانب الفنية.

مجالات البحوث المستقبلية

من خلال البحث والقراءة في البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث يرى الباحث وجود بعض الموضوعات التي يمكن أن تفتح مجالا للبحوث المستقبلية التي تمثل امتدادا لموضوع البحث الحالي ومن أهم تلك المجالات للبحوث المقترحة ما يلي:

- دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطبيق على المؤسسات غير المالية.
- أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على المصارف الإسلامية بدولة الكويت.
- دور التوافق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تعزيز متطلبات الافصاح المتعلقة بالاستثمارات في الأدوات المالية والشفافية في التقارير المالية.
- أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك الكويتية.
- دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية الكويتية.

٩. مراجع البحث :

أولا: المراجع العربية:

- إبراهيم علي أبو شيبة ومحمد مفتاح الفطيمي، " مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراته) "، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد الأول، العدد الخامس، عدد خاص، مارس ٢٠١٧.
- أحمد عامر محمد، "استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في دعم التخطيط الاستراتيجي للمنشأة"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٤، ص ٢٠.
- أسامة أحمد جمال هلالى، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال : دراسة تحليلية وميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول، ٢٠١٨، ص٢٢.
- بنك وربة ش. م. ك. ع، **البيانات المالية المجمعة**، ديسمبر ٢٠١٧.
- خلود كريم الرواشدة، "أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالممتلكات والمعدات والمصانع في إعداد التقارير المالية – دراسة ميدانية على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة الكرك"، **رسالة ماجيستير**، كلية الأعمال، جامعة الإسراء، ٢٠١٧.
- زينب عبدالحفيظ أحمد قاسم، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك – دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجيستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.
- سارة موسى برير، "أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية – دراسة تحليلية تطبيقية"، **رسالة ماجيستير**، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥.
- سمير إبراهيم عبد العظيم محمد، "أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين – دراسة تجريبية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٢٠.
- علي مانع صنيهيت شرار المطيري، " دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية (دراسة ميدانية)"، **رسالة ماجيستير**، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

- محمد المهدي الأمير أحمد، " الأثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 على أنظمة المعلومات المصرفية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ٢٠١٩.
- مساعد أحمد عبد السلام، "أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على زيادة جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، **رسالة ماجيستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٨.
- معتز أمين عبد الحميد السعيد، "التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين"، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Alanezi, F.S., Alfaraih, M.M., Alrashaid, E.A. and Albolushi, S.S., 2012. Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure) The case of financial institutions in Kuwait. **Journal of Economic and Administrative Sciences**, 28(2), p. 112.
- Alanezi, F.S., Alfraih, M.M. and Alshammari, S.S., 2015. Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies. **International Business Research, 9(1)**.
- Alfaraih, M., 2009. Compliance with international financial reporting standards (IFRS) and the value relevance of accounting information in emerging stock markets: evidence from Kuwait **(Doctoral dissertation, Queensland University of Technology)**.
- Aryani, Y.A. and Suhardjanto, D., 2016. International Financial Reporting Standards, board governance, and accounting quality: A preliminary Indonesian evidence. **Asian Review of Accounting, 24(4)**.
- Balakrishnan, K., Li, X. and Yang, H., 2012. Mandatory financial reporting and voluntary disclosure: evidence from mandatory IFRS adoption. **Wharton University of Pennsylvania Working Paper Series**.
- Faraj, S. and El-Firjani, E., 2014. Challenges facing IASs/IFRS implementation by Libyan listed companies. **Universal Journal of Accounting and Finance, 2(3)**.
- https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/kuwait/.
- Jamal, D.A.H.D., 2017. Financial Instruments under the IFRSs: A comparative Study between the Early Adoption of IFRS 9 and its

Precedent Standards set in Commercial Banks in the Middle East (**Doctoral dissertation, Anglia Ruskin University**).

- Key, K. G., & Kim, J. Y. (2020). IFRS and accounting quality: Additional evidence from Korea. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 100306**.
- Lourenço, I.C., Sarquis, R., Branco, M.C. and Magro, N., 2018. International Differences in Accounting Practices Under IFRS and the Influence of the US. **Australian Accounting Review, 28(4).**
- Major, E. and Marques, A., 2009. IFRS Introduction, Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Portugal. **Journal of Applied Management Accounting Research, 7(2).**
- Thomas, S.S. and Ahmed, I.E., 2018. An Empirical Analysis of the Voluntary Disclosure Practices of United Arab Emirates Listed Companies in an International Financial Reporting Standards Environment. **Journal of Advanced Research in Management, 9(1)**.
- Umoren, A.O. and Enang, E.R., 2015. IFRS adoption and value relevance of financial statements of Nigerian listed banks. **International Journal of Finance and Accounting, 4(1).**